مؤتمر ريو + 20: التحول من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة

الاستدامة والقضاء على الفقر: وجهان لعملة واحدة

يمكن أن تكون الأهداف التي يحددها المجتمع الدولي أدوات قوية لإحراز تقدم على المستوى العالمي. فقد عملت الأهداف الإنمائية للألفية على تركيز اهتمام القادة وواضعي السياسات والممارسين في مجال التنمية والمجتمع المدني على احتياجات أفقر البلدان والأسر المعيشية. ولذلك، تظل الأهداف الإنمائية للألفية – التي ستدوم حتى عام 2015 – تحظى بدعم قوي.

وفي الفترة الفاصلة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + 20) الذي سيعمل على تحديد خطة التنمية المستدامة للعقود القادمة، ظلت تحظى باهتمام متزايد أهداف التنمية المستدامة لفترة ما بعد عام 2015 التي ستكون أوسع نطاقا من الأهداف الإنمائية للألفية وعالمية الطابع. وفي الوقت ذاته، يذهب العديد من الأطراف ذات المصلحة إلى القول بأن أهداف التنمية المستدامة لا يجب أن تتعارض مع الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأن القضاء على الفقر لا بد وأن يكون مصب اهتمام أهداف التنمية المستدامة.

وقد أحرز تقدم كبير في الحد من فقر الدخل والجوع وغيرهما من أشكال الحرمان المادي خلال العقدين الماضيين. غير أن هذا التقدم قد لا يستمر إذا كان يجر في طياته ضررا بيئيا لا سبيل إلى رفعه. فالأسر المعيشية الفقيرة والمفتقرة إلى خدمات الطاقة الحديثة لها حوافز قوية تدفعها إلى قطع أشجار الغابات لأغراض التدفئة ووقود الطبخ، أو استخدام الأراضي استخداما غير مستدام. ولا تختلف هذه الحوافز عن تلك التي واجهها سكان البلدان الغنية عندما كانوا في مستويات مماثلة من التنمية. غير أن الفرق يكمن الآن في أن التكلفة الإيكولوجية لذلك السلوك في الوقت الراهن أكبر بكثير. ولتحقيق الإنصاف ما بين الأجيال – بضمان ''قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها" – لا بد من السعي إلى تحقيق الإنصاف داخل الجيل الواحد. ويلزم اتخاذ خطوات لتمكين الأسر المعيشية والبلدان الفقيرة والضعيفة من ''مقعد على طاولة'' التقدم الإنمائي. وبهذا المعنى، يكون الحد من الفقر والاستدامة البيئية وجهين لعملة واحدة.

أهداف التنمية المستدامة في مفاوضات مؤتمر ريو + 20

ولحسن الحظ، فإن تأكيد مؤتمر ريو + 20 على التنمية المستدامة يتوافق تماما مع الأهداف الإنمائية للألفية وتركيزها على القضاء على الفقر وعلى الإنصاف والإدماج. وهذا ما يتجلى في عدد من الجوانب:

- فلئن شهدت المفاوضات بشأن الوثيقة الختامية عدة تقلبات ومنعطفات، فإن الصيغة المتعلقة باستمرار صلاحية الأهداف الإنمائية للألفية حتى عام 2015، وضرورة بذل جهود قوية لبلوغها، ظلت سمة ثابتة.
- وظل دعم أهداف التنمية المستدامة – باعتبارها في جملة أمور أداة لمواصلة الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر بعد عام 2015 – يتزايد أيضا طيلة العملية التحضيرية لمؤتمر ريو + 20. ولئن روج العديد من فئات المجتمع المدني في البداية لأهداف التنمية المستدامة باعتبارها أهدافا مركزة على البيئة، فإن كولومبيا ودولا أعضاء أخرى ما برحت تعمل من أجل ضمان بقاء القضاء على الفقر محور اهتمام أهداف التنمية المستدامة.
- وقد دعا بعض الوفود إلى تخصيص هدف من أهداف التنمية المستدامة حصرا للقضاء على الفقر. وألح آخرون على أن يكون القضاء على الفقر موضوعا متخللا لعدة مواضيع، أو خاصية في كافة أهداف التنمية المستدامة. وفي الخيارين معا، اعتبرت أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر من الأمور المترابطة ترابطا قويا.
- ولتعزيز هذا الترابط، تتفق معظم الدول الأعضاء على أن تكون ثمة مجموعة واحدة متسقة من الأهداف العالمية لما بعد عام 2015، بدل اتباع نهج مزدوج المسار

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأهداف التنمية المستدامة

- يعترف البرنامج الإنمائي بأن الأبعاد التشريعية لأهداف التنمية المستدامة (أهدافها الرئيسية وطبيعتها وخصائصها) ينبغي أن تحددها الدول الأعضاء.
- ويؤيد البرنامج الإنمائي استحداث مجموعة واحدة من الأهداف الإنمائية العالمية لما بعد عام 2015 تستند إلى إعلان الألفية، وتجعل الإطار الإنمائي العالمي فعالا ومتسقا قدر الإمكان.
- ونظرا لتجربة البرنامج الإنمائي في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تطبيق وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإنه بإمكانه هو ومنظومة الأمم المتحدة مساعدة الدول الأعضاء على وضع معايير تقنية لأهداف التنمية المستدامة.

(الأهداف الإنمائية للألفية بخصوص تخفيف حدة الفقر، وأهداف التنمية المستدامة بخصوص الاستدامة).

ولئن كان من الصعب التكهن قطعا بمحتوى الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + 20، فإنه يبدو من المرجح أنها ستدعو إلى مواصلة التركيز على القضاء على الفقر – في سياق إحراز تقدم أسرع نحو التنمية المستدامة. ويمكن أن تكون أهداف التنمية المستدامة مفيدة في الجانبين معا.

الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة والخطة الإنمائية لما بعد عام 2015

يبدو من المرجح أن يتيح مؤتمر ريو +20 فرصا لتحديد الخصائص التي يمكن أن يستند إليها إطار ما بعد عام 2015. وينبغي أن تكون هذه الخصائص منصبة على الناس ومركزة على الحد من الفقر، وكذا على الاستدامة البيئية. وينبغي بالتالي أن تعكس صياغة أهداف التنمية المستدامة (أو المبادئ التي تستند إليها) شتى محفزات الأهداف الإنمائية للألفية من قبيل إتاحة فرص الحصول على الطاقة، وتمكين المرأة، وفرص العمل اللائق، والتعليم، والمياه – والتي حددتها الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2010. وينبغي ألا يكون في فترة ما بعد عام 2015 إلا إطار إنمائي متكامل واحد للاستعاضة عن الأهداف الإنمائية للألفية ولقياس التقدم المحرز. ويمكن استخدام إعلان الألفية، الذي يركز على السلام والاستقرار، وكذا على التنمية، إطارا للمناقشات المتعلقة بخطة ما بعد عام 2015.

ويمكن أن تتفق الحكومات في مؤتمر ريو +20 على ما يلي:

- المجالات المواضيعية لأهداف التنمية المستدامة؛
- وخصائصها الرئيسية؛
- وأن تنيط بالأمم المتحدة ولاية توضيح الأبعاد التقنية لأهداف التنمية المستدامة، بغية ضمان تواؤمها واندراجها في إطار ما بعد عام 2015.

وهذا ما قد يستتبع الشروع في عملية توحيد متكاملة تسعى إلى التوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة واحدة من الأهداف الإنمائية العالمية لما بعد عام 2015. وقد يتطلب أيضا تحديد الأدوار المناسبة وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة في هذه العملية.

هيكل أهداف التنمية المستدامة

يتبين من تجربة الأهداف الإنمائية للألفية أن الاكتفاء بتحديد الأهداف لا يضمن النجاح. فالشراكة، والملكية الوطنية، والتكيف مع الظروف الوطنية (ودون الوطنية)، والتمويل، والرصد والتقييم، والقيم المشتركة، ونظم المساءلة كلها أمور مهمة للغاية هي أيضا. ويوفر إعلان الألفية أرضية مشتركة متفق عليها فعلا ويمكن استقاء المبادئ والأفكار منها. ويلزم أن يعقب صوغ أهداف التنمية المستدامة هيكلُ تنفيذ واضح، يبين الموارد والتكنولوجيات والمعرفة والقدرات التي ستدعم أهداف التنمية المستدامة في الممارسة العملية.

ولعل الاتفاق في مؤتمر ريو + 20 على التوجه صوب صوغ أهداف التنمية المستدامة والقيام من خلال ذلك بتوضيح العلاقة بين الأهداف الإنمائية للألفية والإطار الإنمائي لما بعد عام 2015 من شأنه يعود بمنافع إضافية هامة في مجالين:

- فقد دعا العديد من المراقبين إلى إحداث هيئة استعراض رفيعة المستوى لتقييم التقدم الذي تحرزه الحكومات والأطراف الأخرى ذات المصلحة نحو الاستدامة على الصعيدين الوطني والعالمي، وذلك على أساس طوعي. وينبغي أن يكون للقطاع الخاص والمجتمع المدني مكان في هذه الهيئة. ويمكن أيضا تغيير هذه الهيئة باستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ويمكن أن تكون أهداف التنمية المستدامة إطارا لتحديد وتنفيذ ورصد التقدم المحرز نحو الاقتصاد الأخضر، في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، حسب الأولويات الوطنية.

ما يحتمل أن تكون عليه أهداف التنمية المستدامة؟

يمكن أن تشمل الخصائص الممكنة لأهداف التنمية المستدامة، إما فرديا أو جماعيا، ما يلي:

- ***التركيز على القضاء على الفقر*** باعتباره عنصرا مميزا لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة.
- ***عالمية التطبيق*** التي تفضي إلى تهيئة بيئة تمكينية عالمية لإحراز التقدم نحو التنمية المستدامة والحد من الفقر.
- ***إدماج كل الروافد الثلاثة للتنمية المستدامة*** (الروافد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية).
- ***تجسيد اعتبارات الإنصاف*** (بما فيها الإنصاف ما بين الأجيال)، والإدماج، والحدود الشاملة لكامل كوكب الأرض.
- ***ضمان الإدراج الملائم للمسائل المتخللة لعدة مواضيع***، من قبيل المسائل الجنسانية، وتنمية القدرات، والابتكار.
- ***الاستناد إلى الأهداف الإنمائية للألفية***، لاسيما من حيث تلك الأهداف التي أحرز بشأنها تقدم ملموس. وينبغي أن يحتفظ التعليم والصحة بأهميتهما في إطار أهداف التنمية المستدامة (الأهداف 2 و 4 و 5 و 6 من الأهداف الإنمائية للألفية)،
- ***إدراج الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية***، ولاسيما من حيث تدقيق الغايات والمؤشرات.
- ***البساطة في التصميم*** ومراعاة قيود البيانات النوعية والكمية.
- ***التركيز ومحدودية العدد***، لتسهيل الرصد والتبليغ البسيط عن التقدم المحرز.
- ***معالجة المشاكل التي تتطلب إجراء جماعيا***، مع التسليم بمبدأ ريو القائل بأن المسؤوليات مشتركة ولكنها متفاوتة (المبدأ 7).
- ***المرونة والتكيف على الصعيد الوطني***، مع القيام في آن واحد بتحديد معايير ومستويات الحد الأدنى للطموح، والسماح بإدراج غايات وطنية محددة خاصة بالسكان الضعفاء والمستبعدين.
- ***أن تكون جزء لا يتجزأ*** من الخطة الإنمائية لما بعد عام 2015.

معلومات جهة الاتصال: هيني ميسترس، أخصائية السياسات، مكتب السياسات الإنمائية بالبرنامج الإنمائي (hannie.meesters@undp.org).